حكاية من حكايات رعاية الطفولة

محمد شريف ابو ميسم

بمجرد انهيار الصنم، ظهرت للساحة وبشكل غير مسبوق اعداد هائلة من المنظمات والجمعيات والمنتديات المعنية بمختلف المجالات، وكعادة الانتهازيين في اقتناص الفرص، فقد ظهرت جمعيات يقال انها (خيرية) الا ان البعض منها اساء للهدف النبيل الذي تخفت وراءه.. فاختلط الحابل بالنابل، حتى وصل الامر الى ان يذهب شخصان من ورثة الثقافة الانتهازية الى مقر الصليب الاحمر، ليسجلا اسميهما كرئيس ونائبة لجمعية خيرية لرعاية الطفولة .. ويثبتا عنوانهما ورقم الهاتف الذي جاء بصوت المتحدث بعد عدة ايام، ليخبرهما بالحضور لاستلام دفعة من المساعدات الإنسانية المخصصة للطفولة- وهي بمثابة أكثر من (١٠٠٠) حقيبة تحوي على لوازم للأطفال- لم يكن القائمان الجدد على (رعاية الطفولة) يتخيلان ان الامر سيتحول وبهذه السرعة الى واقع ملموس.. فهما لا يملكان مقراً لجمعيتهما الخيرية الوهمية.. فاصابهما الارتباك وطلبا من المتحدث ان يمهلهما عدة ايام لتأمين وسيلة للنقل .. احتار المعنيان الجديدان برعاية الطفلة، كيف لهما ان يمررا مشروعهما الوهمي؟ فلكي يتسلما هذه المعونة يقتضي ان يقدما ملفات لاطفال مسجلين في جمعيتهما.. فاجتهد احدهما متذكراً احدى معارفه التي تدير احد المدارس الابتدائية ، وهذه الأخيرة من عارضات الازياء (لبدلات الزيتوني) ايام زمان ومن ورثة ثقافة (فيد واستفيد) وتمت الموافقة بين الطرفين، فقامت المديرة بإبلاغ تلاميذها الصغار- بانهم سيحصلون على مساعدة انسانيةوالامر يقتضي من كل واحد جلب (فايل) وصورتين واستنساخ هوية الأحوال المدنية وبطاقة السكن والبطاقة التموينية، ... وعندما عاد الصغار الى بيوتهم، واخبروا عوائلهم، فرح أهالي التلاميذ بما حمل صغارهم من اخبار، وفي عصر ذلك اليوم خرجت الامهات والاباء وهم يمسكون بصغارهم فباع صاحب محل القرطاسية أكثر من ١٠٠٠ (فايل) واستطاع صاحب محل الاستنساخ ان يستهلك عشرات من رزم الورق، كان نصيب المصورين في ذلك الحي، ان توزع الأطفال بينهم لالتقاط الصور، ولاعطاء مصداقية لما يحصل طلبت المديرة من صغارها الأطفال ان يجلبوا مبلغ ١٠٠ دينار مع كل واحد منهم بوصفها اجور نقل .. وبعد جمع الاضابير، جاء ابطال قصتنا ليحملوها ويذهبوا بها الى مقر الصليب الاحمر في حينه.. وظل الصغار بانتظار الحقائب، التي رسموا محتوياتها بخيالهم ، فالبعض تمنى ان تضم كرة قدم ، والبعض طاقم ملابس رياضية .. بينما اصرت الفتيات الصغيرات على انها تحتوي على (عرائس) تغني في الصباح وتنام عندما لا تشبع من الصحوة.. وبعد أكثر من اسبوعين اعادت مديرة المدرسة لصغارها التلاميذ اصابيرهم دون الحقائب التي ظهرت في الأسواق لتباع على الطرقات ا وفي المحال التجارية، و(للامانة) فقد اعادت المديرة (الصادقة) لكل تلميذ مبلغ الـ١٠٠٠ دينار، فبكى بعض الأطفال الصغار وخرج الاكبر سناً من المدرسة ليستهلك مبلغ الـ١٠٠٠ دينار ، ما بين الحلويات والمرطبات ويلقي بارواق الاضابير على قارعة الطريق، فتناثرت الأوراق والفايلات هنا وهناك بعد ان استخرج الصغار صورهم الجميلة منها .. في هذه الاثناء كانت سيارة صالون حديثة يقودها رجل يضع نظارات سوداء على عينه الوقحتين تمر على اوراق المتناثرة ، عندما حيا مديرة المدرسة التي ردت بابتسامة عليها ملامح اللجنة الاولمبية السابقة .. إلا ان الصغار المتجهين الى بيوتهم كانو يرددون موطني .. موطني.

من صلب الموضوع

المركز الوطني لتنمية الاعمال والموارد البشرية في الفرات الأوسط

اهتمام بتكنولوجيا المعلومات وتأهيل أوائل المدارس والجامعات لشهادة الكامبردج

بغداد / علي المالكي

يقدم المركز الوطني لتنمية الأعمال والموارد البشرية في الفرات الأوسط نموذجاً واقعياً للكيفية التي يمكن بواسطتها لمنظمة المجتمع المدني ان تباشر مشروعاً استثمارياً يساعدها على توفير مصادر التمويل الذاتي لانشطتها واعمالها، دون ان تنتظر عند ابواب الجهات المانحة، فالمنظمات التي تقف مكتوفة الايدي بانتظار (المنح المالية) دون ان تفعل شيئاً لتنمية مواردها تزيد من الشكوك في صدقية القائمين عليها ، ونتمنى على منظماتنا ان تسعى باتجاه سياسة الاكتفاء الذاتي، وذلك بابتكار مشاريع التمويل الذاتي من خلال المشاريع الاستثمارية كما هو الحال مع هذا المركز.

انشيء هذا المركز في مدينة الحلة ، وقد التقينا مديره السيد عبد العباس صالح الحسيني ليحدثنا عنه، يقول : "ان المركز الوطني لتنمية الأعمال والموارد البشرية هو احد الفروع التابعة لـ(معهد المستقبل لدراسات الادارة والمجتمع المدني) وجاء حصيلة تضافر جهود نخبة خيرة من أساتذة الجامعات العراقية بهدف اجراء عمليات استطلاع الرأي العام بطرق علمية، واختيار عينات عشوائية، وتثبيت وتأشير آرائهم في جملة القضايا العامة، وكان الغرض من هذا النشاط بلورة الرأي العام العراقي، وعدم التحيز لاية جهة كانت وقد حاولنا تجسيد مفاهيم الديمقراطية. ولدى المعهد فرق بحث منتشرة في محافظات العراق بوجه عام ومحافظات الفرات الأوسط بوجه خاص .

دورات المعلوماتية

واضاف الحسيني: نهتم في مركزنا الذي ينشط محافظات الفرات الأوسط بتكنولوجيا المعلومات وتطوير امكانيات الافراد عبر افتتاح دورات لتعليم مبادئ الحاسوب ، بغض النظر عن الشهادة ومدة الدورة شهر ونصف ثم يمنح الطالب شهادة مهنية عالمية من جامعة كامبردج تساعده على العمل .

وهناك دورة في مجال (السسكو) وهي دورة في تعليم ربط الحاسبات مع بعضها البعض الآخر والمحافظات مع بعضها ومدتها ٤ اشهر.

دورات اللغة

وتحدث مدير المركز عن جانب اخر من نشاط المركز وهو تعليم اللغة الانكليزية فقال "يقيم مركزنا ايضاً دورات في تعليم اللغة الانكليزية حيث يجري اختيار الطالب في اللغة الانكليزية بواسطة الحاسوب ليجيب عن مئة سؤال لتحديد مستواه في اللغة، وقد وضعت سبعة مستويات وتبدأ من مستوى ما دون الابتدائي حتى المستوى المتقدم ، وننفذ هذا البرنامج بالتعاون مع جامعة ستون، والمتخرج من هذه الدورة مؤهل لاجتياز امتحان الكفاءة بالنسبة لطلبة الدراسات العليا، وخلال الدورة يتمتع الطالب بخدمة الانترنيت مجاناً.

مراكز عديدة

وقال ان هناك ثلاثة مراكز رئيسة في العراق الأول في بغداد والثاني في البصرة والثالث هو مركزنا في منطقة الفرات الاوسط جميع المراكز مزودة بمختبرات صوتية واجهزة حاسوب متطورة، ويلقي المحاضرات أساتذة متخصصون بالمعلوماتية واللغة الانكليزية – ومركزنا هو منظمة مجتمع مدني من قبل ومسجل في وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ومجاز من قبل الداخلية .

شهادة الكامبردج

وأعلن الحسيني عن استعداد المراكز الوطني لتنمية الأعمال والموارد البشرية في الفرات الأوسط، عن استعداد المركز لاستقبال طلبة احدى المدارس في محافظة بابل لاستخدام مختبرنا مجاناً لتنمية مهارات الطلاب في الحاسوب وكذلك استقبال الستة الاوائل في الاعداديات والمتوسطة والذين ترشحهم مديرية تربية بابل، كذلك استقبال (٦) اوائل من طلاب جامعة بابل لتدريبهم ومنحهم شهادة الكامبردج .

منح للماجستير

كما تحدثت الينا الاستاذة جائزة عز الدين مدرسة اللغة الانكليزية في المركز وقالت (برنامج تعليم الانكليزية هو الانكليزية الشاملة، ويتضمن سبعة مستويات وكل مستوى يتضمن وحدتين والوحدة فيها فعاليات (القراءة، الاصغاء، والكتابة ، والكلمات اليومية، والتلفظ، والحوار مع المشاركين في كل انحاء العالم) .

وهناك اختبار بعد كل وحدة تحت اشرافنا وهو لغرض التهيؤ لامتحانات الـ (IELTS) ويمهد للمنح الدراسية في بريطانيا لمنح شهادة الماجستير، وكذلك الـ (TOFEL) وهو الاعداد للفولبرايت أي المنح الدراسية في الولايات المتحدة . ومدة الايلتسي (٢٥) ساعة لمدة ثلاثة اشهر وفي المنهج اربع فعاليات هي التكلم والاصغاء والقراءة والكتابة إضافة الى الاختبار.

ومدة الدورة (١٥٠) ساعة خلال سنة. ولدينا قاعات مجهزة بمختبرات صوتية يستطيع الطالب ان يدرس حسب ظروفه ورغبته، وهذا البرنامج فرصة جيدة للطالب الذي يرغب في تعلم اللغة الانكليزية كما انه فرصة لتعلم مهارات الحاسوب.

تنوع فرص الاستثمار

المعهد المستقل لدراسات الادارة والمجتمع المدني هو مؤسسة غير حكومية وجد في تأسيس المركز الوطني لتنمية الأعمال والموارد البشرية، مشروعاً استثمارياً لتنمية موارده، فامام بقية منظمات المجتمع المدني فرص عديدة للاستثمار من اجل تنمية مواردها المالية، وان لا تنتظر المنح المالية التي تأتيها من الآخرين، لتثبيت هويتها الحقيقية كمنظمات مجتمع مدني هدفها الصالح العام، ليس الربح المادي.

فهل ستنهض منظمات المجتمع المدني بمستوى ادائها وتنشئ مشاريعها الاستثمارية مثل هذا المعهد ؟

إضافة على مقال سابق

صفحات مشرقة من تاريخ الحركة الطلابيـــــة

بغداد / كامل القره غولي

كنا قد نشرنا متابعة صحفية تحت عنوان "اتحاد الطلبة العام" تأسس ١٩٤٨ القى الجواهري قصيدة في مؤتمره الأول" واستكمالاً للصورة التاريخية ، شارك الاستاذ كامل القره غولي في الحديث عن هذه المنظمة بصفته احد الناشطين في الحركة الطلابية العراقية .

يقول الاستاذ كامل في مقالته "متابعتكم كانت في محلها ونشكر لكم اهتمامكم بتاريخ منظمات المجتمع المدني، واسمحوا لى ان اشارك في الحديث عن اتحاد الطلبة العام لانني كنت احد اعضائه .

كنا نتحرك في كل كليات الجامعة من الشريعة والحقوق والتجارة والزراعة والطب والهندسة والمعاهد واستطاع الاتحاد ان يفوز في عام ١٩٦٨ قبل مجيء البعث وقد فاز في الانتخابات الطلابية باغلبية الثلثين وفاز في الانتخابات الطلابية في بعض الكليات بالتزكية من دون وجود منافس، هذا دليل ومؤشر كبير على حيوية هذا التنظيم الطلابي وسعة قاعدته الجماهيرية.

ومن ناحية اخرى يشير الى مستوى الوعي السياسي لدى الجماهير العراقية ، والشريحة الطلابية نموذج لها.

وبعد انقلاب ١٧ تموز حاول البعثيون استخدام الهبات والاكراميات والقبول في الاقسام الداخلية مع توعية سياسية تتخذ من قضية فلسطين الساخنة جداً آنذاك غطاءً لها، واتخذ البعث من شعارات الحرية والوحدة والاشتراكية كعلامات مفاضلة و أوهم من خلالها الجماهير بوصفه حزباً تقدمياً اشراكياً وشعبياً وجماهيرياً وانه ضد الاستعمار ويعمل لخير الشعب العراقي مما سبب معاناة كبيرة للتنظيمات الطلابية، وصارت عملية استمرار اتحاد الطلبة بحيويته المعهودة مهمة صعبة .

لقد عاصرت الحركة الطلابية منذ عام ١٩٦٣ قبل انقلاب شباط الاسود، وانتقلت من ثانوية المحاويل الى ثانوية الصويرة للتخلص من عيون الحرس القومي، ومع ذلك لاحقتني عيونهم .

وتمتاز ثانوية الصويرة بانها ذات نفس وطني، وكان طلبة الثانوية يناوئون الحكم البعثي والهيئة التدريسية ايضاً وقد مارسنا بعض النشاطات الطلابية، ومساعدة عوائل الموقوفين السياسيين وزيارة عوائلهم . ثم عدت الى اعدادية الحلة بعد ١٨/ تشرين/ ١٩٦٣، حيث شهدت الساحة العراقية نوعاً من ظهور النزعة التعسفية لدى السلطة مما جعل للحركات السياسية والمهنية متنفساً لاعادة النشاط رغم غياب الكثير من القيادات التي اعدمت في عهد انقلاب شباط أو بقائها في المعتقلات، وكانت اعدادية الحلة تضم الكثير من الوجوه الطلابية ذات التوجه الفكري التقدمي، ورغم محاولات الاتحاد الاشتراكي الناصري في حينه محاولة ضمنا اليه ، الا ان نشاط اتحاد الطلبة العام حافظ على استقلاليته السياسية والفكرية .

اما المرحلة الجامعية فكانت أكثر سخونة ، إذ كانت جامعة بغداد مرآة للنشاط السياسي العراقي لانها تضم طلبة طليعيين في الجوانب العلمية والسياسية ومن جميع مناطق العراق، وعندها توضح النشاط من خلال التكلف بمهام تنظيمية ونشاط سياسي ، يغطيه الجانب المهني، والمطالب الطلابية ولكن في جوهره كان ذا طابع سياسي، وبسبب سخونة المرحلة وتنامي العمل الفلسطيني الكفاحي اتخذت السلطة من شعار "كل شيء من اجل المعركة" سلاحاً لكم الافواه، وجرى اعتقال مجاميع من الطلبة المناضلين وتغييبهم نهائياً، واستشهد من استشهد تحت سياط ناظم كزار ، وترك الدراسة من ترك من خلال ملاحقة التنظيم البوليسي (الاتحاد الوطني) ومع ذلك استمرت قواعد اتحاد الطلبة العام بالتنامي رغم غلق الكثير من الكليات كالتربية واللغات والاداب والتجارة، ثم اعادة تأسيسها من جديد وبهوية سياسة النظام لتنظيماتها لتحجيم دور اتحاد الطلبة بوصفه رافداً كبيراً لتغذية الفكر الديمقراطي والهوية اليسارية التي يتوضح من خلالها مجمل تفكير الشعب العراقي، هذا الشعب الذي هو عبر التاريخ كان حاضنة لنشوء الافكار الشعبية والجماهيرية من حركات المعارضة في زمن الخلافات الاسلامية في الكوفة كما يذكر احد الكتاب الذين وثقوا تلك الفترة بقوله (ان الكوفة تبقى تنتج الكثير من القرامطة) كاشارة الى نزعة الثورة ورفض الظلم الذي يرفضه العراقيون ورغم العسف والاضطهاد .

واتذكر وفي المظاهرات الطلابية عام ١٩٦٧ طالبت الجماهير الطلابية برحيل النظام العار في الرجعي والذي كان ذيلاً للنظام الناصري آنذاك وقد استشهدت احدى زميلاتنا من الديوانية (الشهيدة وداد كاظم) وترتبت على ذلك مظاهرات في كل من جامعة بغداد والموصل والبصرة واقتحمت السلطة الحرم الجامعي بالمصفحات، كان من جملة الزملاء النشطاء في حركتنا الطلابية الزميل (عادل مراد) وقد نظمنا احتفالا هتف فيه الزميل عادل بسقوط النظام العاري، ووقعت اشتباكات وتوفي احد افراد الأمن، واضطرت الجامعة لغلق الكليات لفترة وبعدها استؤنف الدوام وفصل عدد من الطلاب ثم ترتبت على ذلك اضرابات اخرى تضامناً مع الطلبة وفي حينه كان للصحافة دور واذكر على سبيل المثال جريدة صوت الفلاح التي ردت على طاهر يحيى عندما وصف الحركة الطلابية بـ (الزعاطيط) فتصدرت صفحتها الأولى في اليوم التالي المانشيت الرئيس (هؤلاء ليسوا (زعاطيط) بل قاعدة الدولة العراقية).

كما اذكر ان احدى الصحف (الصفراء) استنكرت فوز اتحاد الطلبة فوزاً ساحقاً في كل جامعات العراق واعتبرته نذير شؤم لسيادة الفكر اليساري على الشارع العراقي وقد أكدت الأحداث التالية عدم وطنية رئيس تحرير تلك الصحيفة حيث انهم بعلاقة بشبكات التجسس الاجنبي.

منظمات المجتمع المدني

الدستور كفل حقوقها ، فهل تحتاج الى قانون ينظم اعمالها ؟

المحامي حميد طارش الساعدي

ولدت فكرة المجتمع المدني من الحاجة الى ضرورة وجود مؤسسات تقوي النسيج الاجتماعي بغض النظر عن التنوع القومي والطائفي السياسي والثقافي داخل المجتمع، وهذه المؤسسات تهدف الى تحقيق المنافع العامة باطار غير رسمي أي من دون خضوع للحكومة لكن ضمن تقيد تام بالدستور، وذلك من خلال المنظمات الشبابية والنسوية، وجمعيات مهنية وخيرية وثقافية وفنية، ومنظمات ضاغطة مثل منظمات مراقبة حقوق الإنسان ومؤسسات الصحافة والنشر التي تراقب أعمال الحكومة وتعرض مشاكل المجتمع بالتحليل والنقد وكيفية معالجتها وحشد الرأي العام بصددها، وعادة تنص الدساتير على حق الإنسان في تأسيس منظمات المجتمع المدني وتثبيت هذا الحق دستوريا يفسح المجال امام الافراد لتكوين مؤسساتهم المدنية والانتماء اليها لتحقيق مختلف الاهداف .

ولم يأت هذا النص الدستوري مصادفة بل جاء نتيجة ادراك لضرورة الموازنة الدستورية بين حقوق الافراد والسلطات إذ ان حقوق الأخيرة وصلاحياتها مقررة بموجب الدستور ولمنع طغيانها على حقوق الافراد أو التهاون في تلبية حاجات الافراد من خلال المؤسسات الحكومية الرسمية أو التعسف في استعمال السلطة، من هنا تأتي المعالجة من هذه المخاطر الجدية بقوة الدستور التي تحاول الحكومة تبرير اخطائها أو حماية نفسها من خلاله، لذا كان لزاماً على كاتبي الدستور، وهم غالباً ممثلون للشعب بطريق الانتخاب من كتابة النص الدستوري الخاص بحق الافراد في تأسيس منظماتهم المدينة الذي يعد توافقا وتوازناً بين مصالح الحكام والافراد، إذ يتيح لهم النص الدستوري القوة القانونية لحماية مصالحهم ، بل وتلبية احتياجاتهم من دون تدخل أو خضوع للحكومة ويكون الخضوع فقط للدستور ، حكاماً وافراداً، وذهب قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية الى النص على ذلك في المادة (٢١) مانعاً الحكومة العراقية الانتقالية وحكومات وادارات الأقاليم والمحافظات والبلديات من التدخل في حق الشعب العراقي في تطوير مؤسسات المجتمع المدني حتى في حالة إذا اقتضى الامر التعاون مع منظمات المجتمع المدني الدولية وذلك بعد ان ضمنت المادة (١٣) الفقرة (ج) حق الإنسان العراقي في تكوين الجمعيات المدنية والانتماء اليها، كما جاءت مسودة الدستور العراقي الدائم بنفس الاتجاه، حيث نصت المادة (٣٧) على (أولاً: حرية تأسيس الجمعيات والاحزاب السياسة، أو الانضمام اليها مكفولة، وينظم ذلك بقانون، ثانياً: لا يجوز اجبار احد على الانضمام الى حزب أو جمعية أو جهة سياسية، أو اجباره على الاستمرار في العضوية فيها) اما في القانون الدولي الانساني فقد استقرت حماية وضمانة هذا الحق منذ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٢/١٠/ ١٩٤٨ ، إذ نصت المادة (٢٠) لكل شخص الحق في حرية الاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية. لا يجوز ارغام احد على الانضمام الى جمعية ما) ثم جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة ١٩٦٦ ملزماً للدول الاطراف والدول المصدقة عليه، والعراق من الدول المصدقة عليه في سنة ١٩٧٠، بقدر اكبر اوسع من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي يمثل قاسماً مشتركاً لشعوب الأرض في التزام ادبي واخلاقي لما ورد فيه ذلك لان للعهد المذكور قوة قانونية ملزمة للحكومات بحماية وكفالة حق الافراد في تأسيس الجمعيات والانتماء اليها بل ومنعت أي قيد على هذا الحق عدا ضرورات الأمن القومي والنظام العام والاداب العامة والصحة العامة وان تكون هذه القيود بموجب قانون، ذهب العهد الى ابعد من ذلك من خلال نصه على منع الاخلال في هذا الحق وان كان بموجب اتفاقية سابقة ضارباً مثالاً على ذلك اتفاقية منظمة العمل الدولية المعقودة عام ١٩٤٨ بشأن الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي.

اما الأمم المتحدة فقد اعترفت بمؤسسات المجتمع المدني وأعطتها الحق بالاشتراك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات المنبثقة من المجلس كمفوضية حقوق الإنسان، واللجان والمفوضيات الاخرى، وبالرغم من انها منظمات غير حكومية وتعمل خارج اطار الحكومات، بل تكون احياناً خارج اطار الدولة كما في مؤسسات المجتمع المدني الدولية، وقد برز دور المنظمات غير الحكومية بقوة عام ١٩٩٣، أثناء انعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا حيث استطاعت ان تؤثر في برنامج المؤتمر بالرغم من عدم امتلاكها حق التصويت أو اقتراح المشاريع للتصويت، ومن بين الآراء الداعية لاصلاح المنظمة الدولية في الوقت الحاضر يتمثل في وجوب الاخذ برأي المنظمات غير الحكومية من قبل المنظمة الدولية باعتبارها أكثر تمثيلاً لمصالح الشعوب بعد ظهور حقيقة انحراف العديد من الحكومات عن مصالح شعوبها بل عملت على الضد من مصالح شعوبها، وتتزايد أهمية مؤسسات المجتمع المدني يوماً بعد يوم لما تقوم به من دور فعال في ترسيخ مفهوم المواطنة لدى افراد المجتمع والذي يتجسد في شعور الافراد بانهم اعضاء فعالون في المجتمع وانهم يؤدون دوراً مهماً في بناء المجتمع ومؤسسات المجتمع المدني يكون دورها اكبر في مواجهة انحراف الحكومة باعتبارها مؤسسات لا تهدف الى قلب نظام الحكم أو السيطرة على الحكم ا والمنافسة على الحكم وبهذا تختلف عن الاحزاب السياسية التي قد تمارس نوعاً من النقد والاحتجاج على الحكومة للأهداف المشار اليها وليس بقصد دفع الحكومة على تحسين ادائها خدمة للشعب .

ويبرز تساؤل مهم هنا مفاده ما معنى الزام مؤسسات المجتمع المدني بقانون وهي حق من حقوق الإنسان كفلته الدساتير والمواثيق الدولية، وتجدر الاشارة هنا، الى اعتراضات وانتقادات وجهت الى الامر (٤٥) الخاص بانشاء مؤسسات المجتمع المدني عند صدوره من سلطة الائتلاف المنحلة باعتباره يتعارض مع الحق المذكور والجواب، لا يعني صدور قوانين تنظيم ممارسة الحق بانه ينافي وجود الحق وحصراً في الانظمة الديمقراطية ووجود محكمة دستورية تراقب دستورية القوانين لا يمكن ان تسمح بصدور قانون يصادر الحقوق الدستورية المثبتة في اعلى قانون في الدولة والذي لا يسمح بمخالفته عن طريق أي قانون أو قرار أو امر مهما كانت درجته، وليس غريباً، صدور قوانين غالباً ما تحدد الاجراءات المنظمة لممارسة الحق وهذا معمول به في البلدان المتطورة فقانون المرور، مثلاً لا يتعارض مع حق المرور لكنه ينظم ممارسته بل قد يعطي القانون قوة اضافية للحق باعتباره مؤسساً وفق الشروط التي يتطلبها القانون لممارسة الحق وخاصة فيما يتعلق بالنظام الداخلي الذي لا يتعارض مع النظام والاداب العامة وحقوق الآخرين، اما في مسألة ما قد ترتكبه المنظمة غير الحكومية من جرائم الاحتيال والنصب أو تجعل من نفسها واجهة لتخفي اعمالاً محظورة بموجب الدستور والقانون فهذه الجرائم كلها خاضعة لقانون العقوبات الذي يكفل معاقبة الأشخاص المتورطين بتلك الجرائم وقد تصل العقوبة الى الجمعية برمتها فيتم حلها.